في النظام القانوني اللاتيني الجرماني (القانون المدني)، يتأثر مفهوم العدالة بشكل كبير بطبيعة المصدر الأساسي للقاعدة القانونية، ويسعى إلى تحقيق المساواة واليقين القانوني من (Formal Justice) هذا التأثر يؤدي إلى مفهوم للعدالة يركز على العدالة الشكلية خلال قواعد عامة ومجردة ، يمكن توضيح هذا التأثير في النقاط التالية:1. سيادة التشريع والعدالة الشكلية● المصدر الأساسي للقانون: التشريع المكتوب هو المصدر الرئيسي والمهيمن للقاعدة القانونية في هذا النظام. القوانين تُصاغ في صورة نصوص مفهوم العدالة: هذا يؤدي إلى ارتباط مفهوم العدالة بـ "الشرعية" ●،(Codes) عامة ومجردة ومنظمة في مجموعات قانونية شاملة و"المساواة أمام القانون". العدالة تتحقق عندما يُطبق القانون المكتوب على الجميع بنفس الطريقة، بغض النظر عن الخصوصيات الفردية للقضية. الهدف هو تحقيق العدالة التوزيعية والضمانة بأن الحقوق والواجبات محددة مسبقًا وواضحة للجميع.● القاضي "مطبق" لا "مُنشئ": يُنظر إلى القاضي في هذا النظام على أنه مُطبق للقانون الذي سنه المشرع (السلطة التشريعية)، وليس مُنشئًا تأثير على العدالة: هذا ●.(Common Law) كما في نظام القانون العام (Precedent) له. وليس إنشاء سابقة قضائية ملزمة التقييد يضمن أن العدالة لا تتغير بتغير شخص القاضي أو قناعاته الشخصية، بل تبقى متسقة وموحدة في جميع أنحاء الدولة. هذا يعزز مبدأ "اليقين القانوني" و"إمكانية التنبؤ بالأحكام".3. التقنين الشامل والمنطقية● التأثير على العدالة: هذا النهج يضمن "عدالة حيث تكون الحلول جزءًا من كل متكامل ومترابط، مما يقلل من الفجوات التشريعية ويمنع ،(Systemic Justice) "نظامية التناقضات التي قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة.4. مرونة القاضي واستخدام قواعد العدالةعلى الرغم من سيادة التشريع، خاصة عندما يكون النص غامضًا أو يؤدي تطبيقه الحرفي إلى نتيجة غير منصفة بشكل صارخ. هذا يسمح بتلطيف صرامة القانون في الحالات الفردية، مما يخلق توازنًا بين العدالة الشكلية للتشريع والعدالة (Substantive Justice) "وتحقيق "العدالة الخاصة الموضوعية للقضية المعروضة أمامه، ومنه يتأثر مفهوم العدالة في النظام اللاتيني الجرماني بالتشريع القائم على العمومية والتجريد، مما جعل "العدالة الشكلية" و"اليقين القانوني" هما حجر الزاوية في هذا النظام، مع إفساح المجال لقواعد العدالة لتعديل الصرامة القانونية عند الحاجة.ـالإجابة عن السؤال الثاني:يعد مبدأ الشرعية القانونية (أو سيادة القانون) ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات في كلا النظامين القانونيين اللاتيني الجرماني والأنجلوسكسوني، إلا أن مكانته وطريقة تطبيقه تختلفان جوهريًا بسبب الاختلاف في مصادر القانون وفلسفة كل نظام يتمتع مبدأ الشرعية بمكانة محورية ومطلقة كضمانة لحماية الحقوق، (Nullum crimen, nulla poena sine praevia lege) "ويتجسد بشكل أساسي في قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص poenali). .الأساس التشريعي: المصدر الأول والأساسي للقانون هو التشريع المكتوب والمدون (الدساتير والقوانين واللوائح). يجب أن تكون القوانين واضحة، دقيقة، ومتاحة للجميع هذا يحد من السلطة التقديرية للقاضي ويمنع التعسف القضائي الضمانة: الحماية المطلقة للحقوق تأتي من خلال التنبؤ بالأحكام واليقين القانوني. لا يمكن معاقبة الفرد على فعل ما لم يكن مجرماً بنص قانوني نافذ وقت ارتكابه، مما يحمي الأفراد من السلطة التعسفية للدولة. نقد: قد تؤدي الصرامة في تطبيق النص إلى نتائج غير Common) عادلة في بعض الحالات الفردية، وتحد من المرونة في مواجهة التطورات السريعة. النظام القانوني الأنجلوسكسوني في هذا النظام (المعمول به في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها)، مبدأ الشرعية هو جزء من مفهوم (Law ومكانته قوية ولكنها تتسم ببعض المرونة مقارنة بالنظام اللاتيني ،(Rule of Law) "أوسع يُعرف باسم "سيادة القانون دورًا أساسيًا كمصدر للقانون. القضاة (Judicial Precedents) الجرماني.الأساس القضائي: يلعب العرف والسوابق القضائية ليسوا مجرد مطبقين للقانون، بل هم أيضًا يساهمون في "صناعة" القانون وتطويره من خلال قراراتهم الملزمة في القضايا المشابهة يتجلى هذا المبدأ كقاعدة تفسيرية أساسية. تفترض المحاكم أن البرلمان لا ينوي :(The Principle of Legality) مبدأ الشرعية انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ما لم ينص التشريع صراحة وبشكل لا لبس فيه على ذلك الضمانة: حماية الحقوق تتم عبر آليتين: الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية: تضمن أن الدولة تتصرف فقط ضمن صلاحياتها المخولة قانونًا.التفسير المتوافق مع الحقوق: يستخدم القضاة "مبدأ الشرعية" لتفسير القوانين بطريقة تحمي الحقوق التقليدية المشتركة، حتى في غياب وثيقة حقوق مكتوبة صريحة في بعض الأحيان (كما في بريطانيا قبل قانون حقوق الإنسان)نقد: قد يؤدي الاعتماد على السوابق القضائية إلى قدر أقل من اليقين القانوني مقارنة بالأنظمة المدونة، وقد تتطور الحقوق ببطء أكبر عبر القرارات القضائية الخلاصة كلا النظامين يعتبران مبدأ الشرعية القانونية ضمانة حيوية لحماية الحقوق، لكنهما يختلفان في الوسائل ويهدف إلى تقييد القاضي والسلطة التنفيذية على حد سواء النظام الأنجلوسكسوني: يحقق الحماية من خلال المرونة القضائية وتفسير القوانين بما يتوافق مع الحقوق التقليدية المتأصلة في القانون العام، مع التأكيد على سيادة البرلمان.

Summarized by © lakhasly.com